حماية أسماء النطاقات

(Domain Names)

د/ حمدون الشيخ
جامعة: أدرار
Hamdoune.cheikh@gmail.com

د / يامة إبراهيم
جامعة أدرار
brahimyama@yahoo.fr

ملخص باللغة العربية:

تتعرض هذه المداخلة لإشكالية حماية أسماء النطاقات عبر الانترنت، فهل يحق لأي شخص سبق إلى تسجيل اسم نطاق لحسابه أن يبيعه لمن شاء وبأي سعر شاء؟، أم يجب حضر بيع أسماء النطاقات كليًا، وترك الأمر لهيئة التسجيل لإدارة أسماء النطاقات في كل أمر يتعلق بنقل أسماء النطاقات من شخص لآخر .

قبل التعرض لهذا الإشكال نحاول من خلال هذه المداخلة بيان المقصود بأسماء النطاقات، وكيفية تسجيلها لأول مرة، ثم نبحث قابليتها للتقويم ماليا وصلاحيتها للبيع، وفي الأخير نتطرق للضوابط التي يجب مراعاتها عند البيع خاصة ما تعلق بالحماية من التعدي على أسماء النطاقات.

إن أهمية هذا الموضوع تتمثل في توضيح التصور حول حقيقة الحقوق المالية المتعلقة بأسماء النطاقات والتمييز بين ما فيه إضرار بأشخاص معنويين أو طبيعيين جراء عمليات البيع التي يكون محلها أسماء النطاقات على الانترنت.

Abstract:

This paper addresses the problem of protecting domain names over the Internet. We will try to answer the following question: Is anyone entitled to register a domain name for his account entitled to sell it to whomever he wishes, and at what price? Or you should attend the sale of domain names altogether, and leave it to the domain name registration authority to order any transfer of domain names from person to person.

Before we are exposed to this problem, we try through this paper to explain the meaning of domain names, and how to register them for the first time,Then we look at the feasibility of financial evaluation and validity for sale, and finally we touch on the controls that must be taken into account when selling, especially related to protection against infringement of domain names.

The importance of this paper is to contribute to clarifying the reality of financial rights related to domain names, And to determine when the rights of domain name owners are compromised on the Internet.

أولا: المقصود بأسماء النطاقات

قبل الحديث عن أسماء النطاقات يجدر بنا التأكيد على أن الانترنت برمتها ترتكز على نظام (برتوكول انترنت **TCP-IP**) حيث يتمّ تمييز الحواسيب عن بعضها بواسطة عناوين مكوّنة من أربعة مجموعات رقمية مفصولة بنقاط (مثلاً: 41.221.27.114)[1]، على أن تكون كلّ مجموعة محصورة بين العددين: 001 و 255[2].

ويتمّ الوصول إلى الموقع المراد تصفّحه عن طريق تأسيس اتصال بين حاسوب المستخدم والحاسوب الذي يستضيف الموقع على الانترنت والذي يُدعى الخادِم (**SERVER**) وذلك بالمرور على مجموعة من الخادمات المترابطة بدءً من خادمات موفّر خدمة الانترنت المحلّي وصولاً إلى الخادمات الجذرية التي تُعتَبر نواة شبكة الانترنت.

ومع زيادة عدد المواقع أصبح تمييز موقع عن آخر بواسطة أرقام **IP** أمرًا صعبًا، لذلك تم استحداث أسماء تُدعى أسماء النطاقات (**Domain Names**).

وقد جرى في مجال الانترنت استعمال مصطلحي: اسم النطاق واسم الدومين لمقابلة المصطلح الإنجليزي (Domain Name)، مع كون كلمة (Domain) باللغة الإنجليزية تقابلها ثلاث كلمات باللغة العربية هي: المجال، الحقل، والميدان.

ويُعرَّف اسم النطاق بأنَّه: عبارة عن مجموعة من الحروف أو الأرقام تستخدم للدلالة على عنوانٍ، أو موقعٍ لحاسوب يستخدمه شخص طبيعي أو معنوي على شبكة الانترنت لتحديد هذا الموقع وتمييزه عن غيره من المواقع الأخرى عبر الانترنت[3].

ويتكوّن اسم النطاق من ثلاث أقسام: البادئة، ثم الجذر، ثم اللاحقة؛ فمثلاً اسم النطاق الخاص بوكالة الأنباء الجزائرية (http://www.aps.dz) يمثّل القسم (http://www) البادئة وهي تعني أنّ الموقع على شبكة الانترنت، ويمثّل القسم (aps) الجذر، وهو الذي يُشير إلى وكالة الأنباء الجزائرية، وقد اختير ليسهل حفظه اختصارًا من التسمية الانجليزية: (ALGERIA PRESS SERVICE)، أمّا القسم (dz) فيمثل اللاحقة، وهو هنا المجال الخاص بدولة الجزائر.

ويتم اختيار أسماء النطاقات بدقة بحيث يتميّز كلّ موقع عن الآخر، وتكون هذه الأسماء عبارة عن مجموعة من الحروف وأحيانًا حروف وأرقام يسهل حفظها، وتكون في الغالب من اختيار مالك الموقع بشرط أن لا تكون محجوزة من طرف الغير، فمثلاً إذا أراد مستعمل الانترنت تصفّح موقع المجلس الشعبي الوطني فيكفيه أن يكتب عنوان موقعها الالكتروني (**www.apn.dz**)[4] في أيّ متصفح ليلج إلى محتوى الموقع، ومن الواضح أنّ هذا الاسم سهل للحفظ، وأيسر وأفضل للمستعمل من تذكّر رقم **IP** المخصّص للمجلس الشعبي الوطني: (**196.41.232.73**)[5].

ثانيا: كيف يتم ربط اسم النطاق بمحتوى الموقع

في الواقع فإنّه حتّى يومنا هذا فإنّ عمليات التصفّح عبر الانترنت ما زالت تستند إلى أرقام **IP**، إلاّ أنّه عندما

يكتب المستخدم اسم الموقع المراد تصفّحه فإنّ حاسوبه يقوم بإرسال استفسار يمرّ عبر الشبكة ليصل إلى الخادمات الجذرية التي تُعدُّ بمثابة دليل ضخم يحتوي أسماء النطاقات وما يُقابلها من أرقام **IP**، وحينها يتمّ توجيه حاسب هذا المستخدم إلى الموقّع بالاستعانة برقم **IP**.

وتُعدّ الخادمات الجذرية (**ROOT SERVERS**) وعددها 13 المسؤولة عن التوجيه الصحيح لحركة التصفّح عبر الانترنت وذلك بتوجيه حاسوب المستخدم في طرف الشبكة نحو صفحة الانترنت التي يرغب في عرضها والتي تكون مخزّنة في حاسوب مالك موقع الانترنت، أو في أحد مواقع الاستضافة المستأجرة، ويمكن أن يكون هذا الموقع المستضيف في بلد بعيد عن مكان تواجد مالك الموقع، وكمثال على ذلك فإنّ موقع اليومية الجزائرية: الشروق اليومي مخزّن في حواسيب مستضيفة بلندن عاصمة بريطانيا، أما موقع يومية الخبر فنجده مخزنا في حواسيب مستضيفة بالولايات المتحدة الأمريكية[6]، وتتمّ عملية التوجيه بالرجوع إلى العناوين المخزّنة داخل هذه الخادمات الجذرية.

وتُشَغَّل الخادمات الجذرية من طرف اثني عشرة منظمة إحداها عمومية (حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تُشغِّل 3 خادمات)، والبقيّة كيانات خاصّة. وتقوم سلطة ضبط أرقام الانترنت المخصّصة (**IANA**)[7] بالإشراف على مجموع هذه الخادمات وتسجيل أسماء النطاقات، إضافة إلى انفرادها بتخصيص أرقام بروتوكولات الانترنت(**IP**) عبر العالم تفاديًا لتكرارها ومنع التداخل فيما بينها. وهذه السلطة تابعة لمؤسسة الآيكان (**ICANN**)[8] وهي منظمة غير ربحية تأسست عام 1998م يقع مقرّها في كاليفورنيا، ولها وظيفة إدارة كلّ ما له علاقة بالموارد الرئيسية للبنية التحتية للشبكة[9].

ثالثا: تسجيل أسماء النطاقات وإدارتها

تُعتبر الأيكان (ICANN) الهيئة المشرفة على نظام أسماء النطاقات عبر العالم بالتنسيق مع هيئات على مستوى كلّ دولة، ففي الجزائر يتولّى مركز شبكة الانترنت[10] مهمة تسجيل أسماء النطاق الخاصّة بالجزائر (.dz) بدون مقابل إلاّ أنّه يشترط تبريرًا لاختيار الاسم[11].

أمّا على مستوى النطاقات العامّة مثل (.com)، أو (.net) فيمكن تسجيلها عن طريق أحد مسجلي أسماء النطاق المعتمدين عبر العالم، إلاّ أنّ التسجيل يكون بمقابل، ويتمّ حجز اسم النطاق مباشرة بعد التحقّق من توفّر الاسم، وكتجربة تمّت محاولة تسجيل نطاق جديد باسم (www.hamdounecheikh.com) وقد وُجِد مُتاحًا وقابلاً للحجز بسعر 13.36 دولارًا للسنة كما هو مُبيّن في الصورة الموالية.

رسم توضيحي : صفحة من موقع genious لبيع أسماء النطاقات

رابعا: بيع أسماء النطاقات بين الأشخاص

ويُمكن لمالك اسم النطاق العام أن يعرضه للبيع بأيّ سعر شاء، ونظرًا لأهمية أسماء النطاق في جلب العملاء فقد تنافست الشركات الكبرى لشراء نطاقات مشهورة، ويُعتبر موقع (CarInsurance.com) من أغلى أسماء النطاقات فقد تمّ إعادة بيعه سنة 2010 بمبلغ 49,700,000 $[12]أكثر من 500 مليار سنتيم.

وتوجد الكثير من أسماء النطاقات على شبكة الانترنت معروضة للبيع بأسعار مختلفة، وفي ما يلي مثال لحالة اسم نطاق (ahdath.com) يقابل كلمة مشهورة وهي "أحداث"، وقد عرضه صاحبه للبيع مقابل 48,000 $[13].

أمّا بعض النطاقات فلا يُسمح بإعادة بيعها نظرًا لخصوصيتها كالنطاقات المندرجة تحت اللاحقة (.gov) المخصّصة للهيئات الحكومية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي بعض الدول يُمنع إعادة بيع أسماء النطاق المندرجة تحت مجالها الوطني كما هو الحال في الجزائر(.dz)[14] والمملكة العربية السعودية (.sa)[15].

خامسا: صلاحية أسماء النطاقات للبيع

تجدر الإشارة إلى أنّ المراد ببيع أسماء النطاقات هو كلّ بيعٍ وقع به نقل اسم النطاق من شخص لآخر، وعليه فإنّ عملية التسجيل الأولي لاسم النطاق لا تُعدُّ بيعًا، وإنّما هي خدمة بأجرة قامت بموجبها الجهة المكلّفة بالتسجيل بإنشاء اسم النطاق لحساب الشخص بناءً على طلبه.

وإنّ أهم إشكال قد يُطرح حول بيع أسماء النطاقات عبر الانترنت هو مدى توفر شرط المالية في اسم النطاق. إنّ عُنصر التمَوُّل ليس واضحًا في أسماء النطاقات ذلك أن الذي يظهر عند أوّل تملُّكٍ لاسم النطاق عن طريق التسجيل أنّه مجاني لأنّ ما يدفعه طالب التسجيل لا يُعدُّ سوى أجرة لخدمة يقدّمها للمكلّف بالتسجيل، وهو نظير الاشتراك كما في خدمات الهاتف، وممّا يبيّن ذلك أنّ بعض الدول كالجزائر والسعودية يتمّ فيها التسجيل ضمن النطاقات الوطنية بدون مقابل مع أنّ التسجيل عالمي ولا يقتصر على إقليم هذه الدول.

ومن جهة أخرى يُشير إقبال بعض الشركات على شراء بعض أسماء النطاقات بمبالغ كبيرة إلى أنّ أسماء النطاقات أموال، وإلاّ لما رضيت هذه الشركات التي تعرف جيدًا معنى الربح والخسارة بأن تنفق المال في سبيل تملُّك هذه الأسماء.

وإنّ التدقيق في بيوع أسماء النطاقات عبر الانترنت يُفضي إلى حقيقة مفادها أنّ خاصّية المالية في أسماء النطاقات ليست متعلّقة بمنشئها التقني، ولا بمعناها اللغوي؛ وإنّما بشيء آخر يتعلّق بشهرة الاسم، وعدد مستعملي شبكة الانترنت، الذين

يُمكن أن يرتبط بهم؛ سواء عن طريق سهولته للحفظ، أو نظرًا لارتباطه بشيء رائجٍ في محركات البحث على شبكة الانترنت، وهذا ممّا يؤدي إلى زيادة فُرص الربح إذا تمّ استغلاله لتسويق منتج أو خدمة.

ومع أنّ الغرض من شراء أسماء النطاقات يكون في الغالب جلب الأرباح، إلاّ أنّ بعض الشركات قد تضطرّ أحيانًا لشراء أسماء النطاقات لمنع غيرها من استعمالها في ما يُسيء لسمعتها التجارية[16]، وحتّى في مثل هذه الحالات فإنّ النفع يتحقّق من شراء هذه الأسماء، وهنا كذلك يتحقّق عنصر المالية في أسماء النطاقات.

ويتلخّص ممّا سبق أنّ عنصر المالية متحقّق في اسم النطاق، وقد تعارف الناس على ماليته، وأصبح ممّا يتموّل في العرف المعاصر، وصار البعض يشتري أسماء نطاقات لغرض إعادة بيعها لاحقًا، بل ازدهر بيع أسماء النطاقات عبر الانترنت حتّى صارت له أسواق على الانترنت[17].

بناءً على ما تقدّم يكون من الأنسب تكييف اسم النطاق على أنّه حقٌّ ماليٌّ مجردٌ، وهو يشبه الاسم التجاري في خاصية جذب العملاء، بل قد ذهب البعض إلى القول بأنّه «إذا لم يكن بالإمكان القول بتطابق النظام القانوني للاسم التجاري مع النظام القانوني لاسم النطاق في الوقت الحالي، إلاّ أنّ اسم النطاق هو وبلا أدنى شكّ المرادف للاسم التجاري في بيئة الانترنت، إذ مع تطوّر التجارة الإلكترونية لم يعد هناك مكان مادي يستقبل فيه التاجر عملاءه، وحلّ اسم النطاق مكان العنوان التقليدي»[18].

وقد صدر قرار من مَجْمع الفِقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بجواز بيع الاسم التجاري[19] وجاء فيه: «يجوز التصرّف في الاسم التجاري، أو العنوان التجاري، أو العلامة التجارية، ونقل أيّ منها بعوض مالي إذا انتفى الغرر والتدليس والغش باعتبار أنّ ذلك أصبح حقًا ماليًا»[20].

سادسا: حماية أسماء النطاقات بوضع ضوابط لبيعها.

إن تحقّق شرط التموّل في أسماء النطاق؛ يلزم عنه صلاحيتها للبيع إلاّ إذا لازَمَ البيع ما يؤدي إلى فساده كسائر البيوع. وقد حاول سلطان بن إبراهيم الهاشمي وضع ضوابط لعملية بيع أسماء النطاق واقترح التفرقة بين ثلاثة أنواع من أسماء النطاقات وهي:

أ- أسماء الشركات ذات الشهرة العالمية وأسماء الشخصيات الدينية والسياسية والعالمية الشهيرة، وقد اعتبرها مُلكًا لأصحابها لا يجوز الاعتداء عليها.

ب- أسماء نطاقات لشركات متشابهة في البلاد المختلفة ورأى أن يطبّق عليها حكم السبق إلى المباحات.

ج- أسماء مجرّدة من أيّ محتوى ووعاء شهرة (مجرد اسم فقط)، وهذه قال بعدم جواز بيعها لأنّها داخلة في الضرر والتدليس، ولأنّها مجرد اسم أو رقم معيّن من غير وعاء أو مضمون[21].

وهو بهذا قد قَصَر جواز بيع أسماء النطاقات على الحالة التي ينطبق فيها اسم النطاق على عدة شركات في الواقع، فمن سبق إلى تسجيل هذا الاسم يكون له الحق في بيعه لغيره من الشركات المشابهة.

والواقع أنّ بعض الأسماء المجرّدة قد تكون من الأسماء التي يكثر البحث عليها في الانترنت ككلمة سيارة car، أو وردة rose ومع ذلك لا تكون اسم شركة أو علامة تجارية أو اسم شخصية مشهورة. والواقع أن أشهر وأغلى أسماء نطاقات مثل (Insurance.com) الذي يعني التأمين، و(Internet.com) و (Insure.com) التي تعني الضمان وغيرها من أسماء النطاقات التي بِيعت بأثمان باهضة هي أسماء لا ترتبط بشركات، ولا بأشخاص معينين، ولا يحصل فيها أيّ غشّ أو تدليس ويتحقّق فيها النفع للمشتري.

وعليه يحسُن الاقتصار على منع بيع أسماء النطاقات التي تكون الشهرة التي اكتسبها اسم النطاق ناتجة عن تطابقه مع اسم موجود مسبقًا على الواقع كشركة أو علامة تجارية أو شخصية معروفة لأنّ بيع هذه الأسماء يكون من باب التعدّي على حق الغير لأنّ القيمة المالية التي صارت لاسم النطاق جاءت من جهد الشركة أو الشخصية فصار حقًا لها ولو لم تكن مالكة لهذا النطاق، وقد قال الله تعالى: **[ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل]**[22].

خاتمة:

في ختام هذه الورثة البحثية نخلص إلى أن أسماء النطاقات هي عبارة عن مجموعة من الحروف أو الأرقام تستخدم للدلالة على عنوانٍ، أو موقعٍ لحاسوب يستخدمه شخص طبيعي أو معنوي على شبكة الانترنت لتحديد هذا الموقع وتمييزه عن غيره من المواقع الأخرى عبر الانترنت، و قد خلص البحث إلى أن الأيكان (ICANN) الهيئة المشرفة على نظام أسماء النطاقات عبر العالم بالتنسيق مع هيئات على مستوى كلّ دولة. والعملية مجانية، أو بمبالغ رمزية.

وقد اتخذت كل دولة سياسة خاصة ببيع أسماء النطاقات التي تخصها ففيما يمنع تداول أسماء النطاقات الخاصة بالجزائر DZ، فإن بعض النطاقات الأخرى مثل COM متاحة للبيع، بل أصبحت لها أسواق خاصة، وبلغت بعضها أسعارا خيالية.

وقد خلص البحث أن بيع النطاقات بعد تسجيلها لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، لكن يستحسن تنظيم عملية بيعها بحماية أسماء النطاقات التي تنطبق على أسماء أشخاص أو شركات معروفة، وذلك منعا من نشوء منازعات بين مالك الموقع الذي سجل الاسم أولا وبين الشخص الذي يرتبط به هذا الاسم من حيث الكتابة.

التوصيات والمقترحات:

أهم توصية هي إقرار جواز بيع أسماء النطاقات **DZ** والاقتصار على منع بيع أسماء النطاقات التي تكون الشهرة التي اكتسبها اسم النطاق ناتجة عن تطابقه مع اسم موجود مسبقًا على الواقع كشركة أو علامة تجارية أو شخصية معروفة.

قائمة المراجع (الهوامش):

[1] هذا العنوان يشير إلى الخادم الخاص بالموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية للجزائرjoradp.dz.

[2] ماهر سليمان وآخرون، «**أساسيات الإنترنت**»، دار الرضا للنشر، ط1، دمشق، 2000م، ص26.

[3] هادي مسلم يونس، «**أسماء النطاق على الانترنت وطبيعتها القانونية**»، مقال منشور بمجلّة الرافدين للحقوق، عدد 25، 2005م، جامعة الموصل، العراق، ص146.

[4] هو اختصار للتسمية الفرنسية: Assemblée populaire nationale.

[5] هذا الرقم تمّ التحقّق منه بتاريخ 12مارس2017.

[6] يمكن معرفة مكان الخادم المستضيف عبر الموقع www.whatismyip.com الذي يعطي رقم IP، والموقع www.iplocation.net الموقع الجغرافي للجغرافي للرقم IP.

[7] Internet Assigned Numbers Authority.

[8] وهي اختصار: "Internet Corporation for Assigned Names and Numbers" ومعناها بالعربية: هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة.

[9] الاتحاد الدولي للاتصالات، «**كتيّب الشبكات القائمة على بروتوكول ip**»، جنيف، سويسرا، 2005، ص11.

[10] يُنظر الموقع الرسمي لهذه الهيئة على الرابط: http://www.nic.dz، معاين بتاريخ 11مارس2018.

[11] حسب ميثاق التسمية المنشور على موقع المركز يتم قبول التبرير إذا كان قُدِّم بأحد هذه الوثائق:

. السجل التجاري.

. شهادة من المعهد الوطني لحقوق الملكية الفكرية، أو المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

. المرسوم الرسمي لإنشاء الكيان.

. الترخيص للجمعيات.

[12] يُنظر الموقع المتخصص: http://mostexpensivedomain.name، معاين بتاريخ 12مارس2018.

[13] موقع معاين بتاريخ 20سبتمر2017.

[14] سبقت الإشارة إلى أنّ تسجيل اسم النطاق يتطلّب وثيقة رسمية تبرّر علاقة الطالب باسم النطاق.

[15] يُنظر: لائحة تسجيل أسماء النطاقات السعودية، الموقع الرسمي للمركز السعودي لمعلومات الشبكة: http://nic.sa/view/regulation معاين بتاريخ 12مارس2018 .

[16] كما فعل موقع أمازون الذي قام عن طريق شركة markmonitor بشراء العديد من أسماء النطاق المسيئة مثل Amazonstinks.com الذي يعني أمازون نتنة، يمكن التحقق من ذلك عبر موقع: http://www.whois.com، مُعاين بتاريخ 12مارس2018.

[17] كموقع http://موقعك.com/ ، معاين بتاريخ 12مارس2018.

[18] رشا مُحَمَّد تيسير حطاب، ومها يوسف خصاونة، «**تطبيق النطاق القانوني للمحل التجاري على الموقع التجاري الإلكتروني**»، مقال بمجلّة الشريعة والقانون، العدد 46، 2011م، جامعة الإمارات، ص369.

[19] في دورته الخامِسة التي عُقدت في دولة الكويت في الفترة من 1 إلى 6 من جمادى الأول سنة 1409هـ، الموافقة 10 إلى 15 من ديسمبر عام 1988م.

[20] **مجلّة المجمع**، العدد 5، ج3، ص 2267.

[21] سلطان بن إبراهيم الهاشمي، «**التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**»، دار كنوز اشبيلية، ط1، الرياض، 1432هـ، ص342.

[22] **سورة البقرة**، الآية 188.